# الفصل الثانى

## المشروعات الصغيرة

obeikandl.com

obeikandl.com

## تعريف ومفهوم المشاريع الصغيرة

يختلف تعريف ومفهوم المشاريع الصغيرة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل: طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها كما يختلف التعريف وفقاً للهدف منه، وهل هو لأغراض الإحصاء أم لأغراض التمويل أو لأية أغراض أخرى.

وصفوة القول، أن الدول الصناعية والنامية تختلفان في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمشاريع التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشاريع الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية.

وفي سبيل مواجهة صعوبات المقارنة درجت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية التي تعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من ١٠ عمّال

والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها ما بين ١٠ إلى ٩٩ عاملاً، وما يزيد عن ٩٩ تعد مشاريع كبيرة.

وتبين من دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة أن هناك أكثر من ٢٥ تعريفاً مختلفاً في ٢٥ بلداً أجريت عليها الدراسة ويختلف التصنيف نسبياً باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها تلك المشروعات، ويوجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة مثل معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة، وقد تستخدم تعريفات وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، ويعتبر التعريف ضروري لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة لمساندة هذه المشروعات وزيادة كفاءتها ولتحديد تصنيف واضح يجب توفر عدة عوامل، منها توفر المعلومات ودقتها، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطة السلطة في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية، وصياغة تعريف مبسط لا يعتبر أمراً يسيراً وطبقاً لما ورد في دراسة من إعداد Gray and Gamser يفضل استخدام معيار عدد العاملين لتحديد حجم المنشاة بدلاً من الاعتماد على حجم الأصول والقيمة المضافة التي يتم قياسها حسب قيمتها والتي تتغير بتغير قيمة العملات وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها

تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠ ـ ٥٠ عامل فيما يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها اقل من ١٠ عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين ١٠ و ٥٠ عاملاً بالمشروعات الصغيرة،والتي يعمل فيها بين ٥٠ ـ ١٠٠ عامل بالمشروعات المتوسطة ،وتتباين المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى وفق امكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، وتقسم الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أساس حجم النشاط إلى :

-الصناعات الصغيرة جداً: التي تشغل اقل من ٥ عمال وتستثمر اقل من ٥٠٠٠ دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).

-الصناعات الصغيرة التي تشغل ٥ ـ ١٥ عامل وتستثمر أقل من ١٥٠٠٠ دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).

-الصناعات المتوسطة التي تشغل ١٦ ـ ٢٥ عامل وتستثمر من ١٥٠٠٠ ـ ٢٥٠٠٠ دولار (عدا الأبنية والعقارات).

وتندرج أنواع المشروعات الصغيرة في ثلاث أنواع رئيسية:

-الأعمال الأولية التي تشمل مختلف الأعمال الزراعية.

-الصناعات التحويلية، عند قيام المشروع باستخدام المواد الأولية أو أية قيمة مضافة باعتماد الآلات والمعدات التي لديه.

-مشروعات الخدمات التي تشمل المهن الحرة والتجارة والاستشارات وغيرها .

تتميز هذه المؤسسات بالخصائص التالية :

-سهولة إنشائها : فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها والتمويل غالباً ما يكون محلياً ، وتعتمد على مستلزمات إنتاج محلية أيضاً لا تتطلب إستيرادها في الكثير من الأحيان .

--تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل ، تناسب ظروفها المحلية و نقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة .

- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات وتجهيزات بسيطة ، مما يجعل تكاليفها منخفضة .

-تتميز بالمرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها بما يمكن تعديلها وفقاً للظروف المتاحة والمحيطة بالمؤسسة.

-تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية .

-هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة .

**-تستخدم نظام معلومات غير معقد يتلاءم مع نظام إتخاذها للقرارات .**

**- توفير فرص عمل وبتكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.**

**- نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات.**

**- استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك.**

**- تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي وخاصة في الدول النامية.**

**- تعد هذه المشاريع صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، حيث تساهم في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية،**

**بالإضافة إلى قدرة هذه المشاريع على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة.**

**- لا يحتاج العاملون إلى مستويات عالية من التدريب للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة.**

**- توفر منتجات هذه المشاريع جزءاً هاماً من احتياجات السوق المحلي، مما يقلل من الاستيراد.**

**- توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة.**

**- تستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة بعيداً عن الروتين، حيث تتمتع بقدر من التكييف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.**

**معايير تصنيف المشروعات الصغيرة**

**يمكن تقسيم المعايير التي يتم على أساسها تصنيف المشروعات الصغيرة إلى نوعين هما المعايير الكمية والنوعية ويمكن تلخيصها على النحو التالي:**

**المعايير الكمية :**

**وتتمثل في حجم رأس المال المستمر في المصنع والماكينات وعدد العاملين وحجم الإنتاج أو معدل دورات الأعمال والتكنولوجيا المستخدمة وقيمة المبيعات إلا أن معيار عدد العاملين في المنظمة هو الأكثر انتشاراً لسهولته في التعامل وثباته لفترة من الزمن وكذلك معيار رأس المال المستثمر.**

**المعايير النوعية**

**إلى جانب المعايير الكمية هناك معايير نوعية تركز على الخصائص النوعية للمشروع الصغير من حيث درجة تأثيره في السوق وأيضاً شكل إدارته وملكيته وتعرف لجنة التنمية الاقتصادية بالأمم المتحدة المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يتضمن اثنين على الأقل من الخصائص التالية:**

**١-عدم انفصال الملكية عن الإدارة، فعادةً ما يكون المدير مالك المشروع.**

**٢-تتمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.**

**٣-مجال نشاط المشروع عملياً في الغالب، حيث يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.**

٤-حجم المشروع يكون صغيراً بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال .

ومن خلال هذه المعايير الوصفية يمكن القول أن:

المشروع الصغير: منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها.

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما بين (٤٠% - ٨٠%) من إجمالي فرص العمل وتوظف من (٥٠%- ٦٠%) من القوى العاملة في العالم وتسهم بحوالي ٤٦% من الناتج المحلى العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات

الصغيرة والمتوسطة بنحو ٨٥%، ٥١% من إجمالي الناتج المحلى في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب .

وتوضح الإحصاءات المتاحة عن بعض دول العالم العربي أن عدد المشروعات الصناعية التي تشغل أقل من عشرة عمال تمثل ٩٥% في مصر و٤٢% في تونس و٥٠% في المغرب وتوضح البيانات المتاحة أن الأمر لا يختلف كثيراً في بقية دول العالم وقد بدأت حكومات بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء تعي أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها، وبالتالي بدأت الحكومات مساندة هذه المشروعات من خلال وضع عدد من السياسات والقوانين واللوائح التي تساعدها على الازدهار والعمل في بيئة اقتصادية صحية وسواءً فى الدول المتقدمة أو الدول النامية ستظل المشروعات الصغيرة هي الأكثر عدداً بالمقارنة بعدد المشروعات المتوسطة والكبيرة والأكثر توظيفاً للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، كما تعد صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية، والأكثر اعتماداً على الخامات الموجودة في البيئة المحلية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا المحلية؛ مما يزيد من القيمة المضافة لديها، كما أنها توفر البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة وهي مزايا تتفق مع ظروف

المنطقة العربية التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة؛ حتى إن البنك الدولي قد أشار في عام ٢٠٠٤ إلى حاجة المنطقة العربية إلى تدبير ٧٤ مليون فرصة عمل خلال العشرين عاماً القادمة، وهي فرص عمل ذكرت دراسة كويتية حديثة أن تحقيق التكامل العربي وعودة أموال العرب بالخارج لا يكفيان معاً لتدبير نفقاتها.

وترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية:

- تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دوراً مهماً في خلق فرص العمل بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى مصادربديلة للدخل.

- تسهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.

- تدعم بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص فجوات التنمية بين الحواضر والأرياف.

## دور الصناعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة

تستخدم الصناعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من الريف غير المؤهّلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي ٨٤ % من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي ٥٢% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا ٢

مليون و٣٠٠ ألف مشروع فردي صغير وفي أمريكا وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٨أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، والمشاريع الصغيرة تستوعب ٧٠% من قوة العمل الأمريكية وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٨، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي ٧٠ % من فرص العمل فى دول الاتحاد.

**المعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة**

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي:

-من الناحية التنظيمية: نلاحظ أن هذه المشروعات ترتبط بجهات مختلفة كالوزارات المعنية كوزارة الصناعة والتجارة والاتحادات كالاتحاد العام للحرفيين والغرف الزراعية والصناعية والتجارية والجمعيات التعاونية للحرفيين والبلديات مع غياب العلاقة التنظيمية المباشرة بين تلك الجهات المتعددة لتكوين رؤية شاملة حول مصير هذه المشروعات وبصفة عامة تشير التقديرات إلى أن نسبة ٤٠% إلى

٦٠% من تكلفة القيام بالأعمال في مصر، تأتي من القيود الإجرائية حيث تكثر الشكاوى من اضطرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التعامل مع المسؤولين الحكوميين والمكاتب الحكومية المركزية والمحلية وعدم توافر المعلومات وعدم الرغبة في تقديم المساعدة.

-من الناحية القانونية: نرى أن التشريعات والقوانين المنظمة لهذه المشروعات لا زالت في وضع لا يسمح لنا بالقول بأنها وسيلة تحفيز لنشاط هذه المشروعات خاصة تلك التي وضعت منذ فترة طويلة .

-من الناحية المالية: العلاقة بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها الكثير من المشاكل فيما يتعلق بالضمانات وفترات السداد، الإجراءات البيروقراطية وغياب خدمة تمويل تلبي احتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآخذ في النمو، حيث أوضح أحدث تقارير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار في مصر صعوبة الحصول والنفاذ إلى التمويل وارتفاع تكلفته أمام المشروعات الصغيرة، حيث يتم تمويل ٥٦% من المشروعات القائمة بالتمويل الذاتي بينما تمثل مساهمة البنوك في تمويلها أقل من ٤٠% منها ١٣% للبنوك العامة و٢٦% للبنوك الخاصة وتشير خريطة النفاذ إلي قنوات التمويل إلى أنه كلما كبر حجم المشروع، زادت قدرته علي النفاذ للتمويل وتدل الأرقام على أن ٧٨% من المشروعات الصغيرة لم تتقدم مطلقاً للحصول

علي قروض بنكية، وأن نسبة ٩٢% من المشروعات الصغيرة التي تقدمت للحصول على تمويل بنكي تم رفضها.

-من الناحية التسويقية: التباين الشديد في أسعار المواد الأولية كالارتفاع المفاجىء في أسعارها بسبب عوامل السوق مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لديها وبالتالي عدم القدرة على المنافسة السعرية، وتعدد الوسطاء التجاريين والمنافسة الشديدة من قبل الشركات الكبرى، وضعف القدرة التنافسية لهذه المشروعات لاسيما عندما تعمل بشكل أفراد كما هو واقع الحال، وضعف القدرة الرأسمالية اللازمة للترويج والمشاركة في معارض ومهرجانات التسوق الداخلية والخارجية ومحاولة الدخول إلى أسواق جديدة .

- من الناحية الفنية، عادة ما تعتمد هذه المشاريع على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطوراً عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة.

**وهناك عوامل اخرى تقف عقبة كئود فى طريق المشروعات الصغيرة منه:**

**-ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشروعات: إذ يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية ة الموجهة نحو الأسواق وفي هذا الصدد يشير تقرير التنافس العربي الأخير ٢٠٠٩ إلى أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الدول العربية ودول المقارنة فيما يخص مؤشر رأس المال البشري فقد ارتفعت هذه الفجوة من 37% إلى 40% وهذا الأداء يصعب تقبله في ظل تأكيد كل الأدلة على محورية رأس المال البشري في التنافس والتنمية، والذي بدونه لا يمكن بناء نظام اقتصادي قادر على تحقيق التنمية المنشودة.**

**-بيئة أعمال غير مناسبة: لا توفر بيئة الأعمال العربية الدعم اللازم للقطاع الخاص فقد أشارت العديد من التقارير إلى وقت الشركات الضائع بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة،والأعباء والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص وتخليص الجمارك، ونظام الضرائب المعقد، والقطاع المصرفي غير المتطور، والنفاذ غير الملائم للتمويل، وضعف البنية التحتية الداعمة للشركات.**

**- التكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية:**
**من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصاً لتتناسب مع احتياجات التدريب للفئة المستهدفة أي حسب نوع المتدربين، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة وبيئة أعمالهم على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج (محتويات وأساليب التدريب) الهادفة لرفع روح المبادرة الفردية للشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة للشباب المتعلّم أو للمرأة الفقيرة المعيلة ومن الجدير ذكره أنه نظراً لارتفاع تكلفة البرامج الخاصة وقلة الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض تأثيرها .**

**-عدم استمرار البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب: تحرص معظم البرامج على أن يحصل أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل بيد أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرار حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مشاريعهم وتوسيع رقعة أعمالهم وبما أن هذه المشاريع لم تنشأ نتيجة تطور اقتصادي طبيعي في الدولة المعنية، وإنما أسست للاستفادة من الحوافز التي يوفرها النظام الاقتصادي من أجل زيادة**

**التشغيل، يزيد احتمال فشلها عندما لا يستمر توفير الدعم أو يتوقف قبل أوانه .**

**- البرامج المُنحازة عن غير قصد: يعاني العديد من برامج حفز التشغيل من ضعف التخطيط الذي يقلل من فرص وصولها بكفاءة إلى الفئات المستهدفة وعلى سبيل المثال، تسعى برامج دعم المشروعات الصغيرة للوصول إلى الشباب المتعلمين والقادرين من الطبقة الفقيرة، فضلاً عن الشباب الذين يملكون خبرة في العمل الحر أو رأسمالاً ولو بسيطاً للبدء فى الأعمال ولكن غالباً ما يستفيد من هذه البرامج الفئات الأعلى تعليماً والأكبر عمراً، في الوقت الذي يواجه فيه الشباب الأكثر ضعفاً مشاكل حقيقية في الوصول إلى هذه البرامج كما أن معظم برامج حفز التشغيل تتركز في المدن وتهمل المناطق الريفية الفقيرة .**

**وهنا نتساءل: هل توجد مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر في ظل الركود الحالي الذي يخرج عشرات المشروعات الكبيرة والمتوسطة من السوق كل يوم ويسحق المشروعات الصغيرة؟ هل يمكن قيام مشروعات صغيرة دون توافر آليات للتكامل مع المشروعات المتوسطة والكبيرة ودون حل مشاكل التمويل والدعم الفني والتسويق؟ هل يوجد مستقبل لهذه المشروعات في ظل انهيار النظام التعاوني وحصاره؟**

OpelKandil.com

ويحلو للمسئولين وأنصار حملة الصناعات الصغيرة الراهنة، الاستشهاد باليابان وبلدان شرق أسيا التي شهدت توسعاً للصناعات الصغيرة، ودوراً كبيراً لها في تحقيق نهضتها الصناعية ومع ذلك فهذا الاستشهاد ليس في محله تماماً، فإذا كانت الصناعات الصغيرة قد حققت وزناً مهماً في تلك البلدان، إلا أن الصناعات الثقيلة والمتقدمة تكنولوجيا حققت وزناً أكبر وأكثر أهمية بما لا يقاس، فمن خلال الدفعة الكبرى التي تلقتها تلك الصناعات أقيمت القاعدة الصناعية القومية لكل بلد من تلك البلدان كما حدث في اليابان في الخمسينيات وكوريا الجنوبية وتايوان في السبعينيات الخ، وهي التي فتحت المجال لنمو الصناعات الصغيرة، حيث قامت بدور الصناعات المغذية لعدد من الصناعات الكبيرة ويعني ذلك أن مروجي الأوهام عن الصناعات الصغيرة يغفلون، عن قصد أو دون قصد، الوجه الأهم للتاريخ الصناعي لتلك البلدان، الذي يتمثل في ذلك الدور القيادي للصناعات الكبيرة عالية التكنولوجيا، وبشكل خاص الصناعات الوسيطة وصناعة الآلات (أي السلع الرأسمالية)، الذي بدونه لم يكن من الممكن أن تلعب الصناعات الصغيرة دورها الهام وأن تحقق شهرتها الخاصة وفي كل الحالات، سواء تعلق الأمر بالصناعات الكبيرة أو الصغيرة، لم يتحقق التطور الصناعي سوي بتدخل كثيف للدولة ولم يترك الأمر لعفوية السوق.

**الاحتياجات الفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة**

**تتلخص الاحتياجات الفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة في النقاط التالية:**

**-الخدمات الاستشارية في مجال الفرص الاستثمارية ودراسات الجدوى الاقتصادية إضافة لتطوير الإنتاج والجودة والتسويق.**

**-تسهيل الاتصال وتدعيم الأفكار والمعلومات بين المؤسسات الاقتصادية ذات نفس النشاط وبين المؤسسات ذات العلاقة في الداخل والخارج.**

**-تقديم خدمات تدريب عالية التقنية للعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.**

**-مساعدة أصحاب الصناعات الصغيرة للوصول إلى مصادر التمويل المتوفرة من خلال البنوك ومؤسسات الإقراض الأهلية، والحصول على تسهيلات ائتمانية بتكلفة منخفضة.**

**-توفير المعلومات حول الفرص الاستثمارية والإجراءات الإدارية المتبعة، ومعلومات عن مصادر الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج المطلوبة (والإجراءات اللازمة لتوفيرها في كل من مصر ودول المصدر)، إضافة لاحتياجات الأسواق من السلع والاتفاقيات المبرمة وكيفية الاستفادة منها .**